٥- القصور فى الأسلوب والنظرة المستقبلية

من أجل وضع اطار عمل لانشاء قائمة لاحصاءات المصايد ومناقشتها، لابد من اجراء العديد من التقسيمات. وقد قسمت الأغراض الى أغراض موارد، وأغراض قومية، وأغراض محلية، كما تم تمييز المستخدمين الأولين للبيانات الى بيولوجيين، اقتصاديين، تكنولوجيين، ومخططين للتنمية. كما تم التمييز بين الاحصاءات الهيكلية (أو احصاءات البنية) واحصاءات العمليات، وبين المدخلات والمخرجات وبين الاحصاءات طويلة الأمد والاحصاءات قصيرة الأمد.

ويجب التركيز على الاحصاءات طويلة الأمد فى دراسة الموارد والمرحلة الأولى فى الصناعة.

وسنحاول فى هذا القسم بيان حدود هذا المدخل المبعثر والنظر فى بعض الصعوبات التى تواجهه لمحاولة التغلب عليه. وتظهر ضرورة الاحصاءات للادارة الجيدة، كما أن الفوائد التى تعود على الادارة تعوض تكاليف جمع البيانات. وهذا ليس معناه أن الاحصاءات الجيدة تحقق بالضرورة ادارة جيدة، ولكنها تحقق وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف، وعن طريقها يمكن تقييم وسائل الوصول الى الأهداف تقييما أفضل.

بصفة عامة يمكن الحكم على فوائد الادارة الجيدة من خلال وجهة النظر بعيدة المدى، أو بالاستناد الى الأهداف المحددة على المستويين القومى والمحلى. ومن خلال وجهة النظر بعيدة المدى فان كثيرا من الأرصدة تستغل حاليا أكثر من الحد اللازم، وتلك التى لم تصل الى هذا المستوى من الاستغلال ستصل اليه فى حالة غياب الادارة. وستكون الخسارة فى كل من المحصول الممكن أو العائد الممكن لصناعة الصيد فادحة، وربما تصل الى ١٠-٢٠ من جملة المحصول العالمى الحالى. ويمكن تجنب هذه الخسارة - والخطوة الأولى هى جمع وتحليل احصاءات المصيد وجهد الصيد لتكون واضحة لكل المشاركين فى المصايد والذين سيستفيدون من ادارة تعاونية المورد.

أما وجهة النظر المحلية أو القومية المحددة فستتوقف على الأهداف التى تتبع. ففى دراسة حديثة (لاوسون ١٩٧٤) وجد أن الأهداف الأكثر عمومية لمجموعة الدول التى تصيد فى المحيط الهندى/الهادى هى كما يلى :

أ - تنمية الصادرات
ب - انتاج أسماك كافية للاستهلاك المحلى
ج - تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للصيادين
د - تشجيع التوسع العام للمصايد
هـ - تطوير مزارع الأسماك، وتربية الأسماك

ومن الواضح أن البيانات البيولوجية يمكن أن تساعد فى تحقيق الأهداف الأربعة الأولى. كما تساعد فى اجراء تقديرات للمخزونات للتعرف على مقدار الزيادة التى يمكن توقعها فى الانتاج وكيف يمكن حصادها بأكبر كفاءة ممكنة. ويلاحظ أنه من الخطأ التركيز على الناحية البيولوجية وحدها، فيجب أن تؤخذ فى الاعتبار العوامل الاقتصادية، وانزال الشحنة على البر، وتسهيلات النقل، والعوامل الاجتماعية. ويمكن وضع عدد من الأهداف المباشرة لتغطيتها، ولكن تبرز المشكلة فى كيفية بيان الأولويات لجميع هذه الأوجه - خاصة احصاءات المصايد التى تهمنا هنا، وبيان مقدار الأموال اللازمة للانفاق على كل منها. ان مدخل التكلفة/الفائدة الذى يغطى جميع جوانب جمع البيانات وتحليلها يكون صعب الامكانية، ولكن اسلوب النماذج المحددة تحديدا دقيقا تكون أكثر فائدة. وكمثال لذلك فقد استنبط (ماشيوس ١٩٧١) نموذجا يأخذ فى اعتباره التكلفة والثقة فى التنبوء بانتاج السلمون سنويا - كوسائل المراقبة والانتاج المتسرب منه، وليمد مصانع التعليب باخطار مسبق للطاقات الانتاجية التى يلزم تدبيرها للموسم التالى. وقد استنتج المؤلف أن التنبوء بدقة معقولة يعطى نفس الفوائد التى يقدمها التنبوء الذى على درجة كبيرة من الدقة، والتنبوء الحالى الذى يتكلف من ٠٠٠ ١٠٠ دولار الى ٠٠٠ ٢٥٠ دولار سنويا قد يزيد الهامش الفعال لمصانع التعليب من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار الى ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ دولار. وكلما زادت أسعار الأسماك الخام تزداد ارباح صناعة التعليب، وهذا يؤدى الى جذب كثير من جهد الصيد الذى سيكون زائدا عن الحاجة، وأن النقص فى كفاءة الصيد سيقابله الزيادة فى كفاءة التعليب.

ورغم أن هذا النموذج بسيط جدا - وهو من النوع قصير الأمد - الا أنه قد يؤدى الى النتائج الثلاث التالية:

١- فى مجال التقييم الاقتصادى من هذا النوع - فانه يلزم حدوث تكامل بين النواحى البيولوجية والاقتصادية والادارية.

٢- يجب الموازنة بين مستوى الدقة فى التنبوء وتكلفة الحصول عليه مقابل الفوائد المتزايدة. فالتنبوء ذو الدقة الجيدة قد لايستحق تكلفة اضافية.

٣- نموذج الادارة الذى يهتم فقط بجزء من صناعة السمك قد يكون مبطل ذاتيا فان فعالية أى تدبير من تدابير الادارة يتطلب أن يسعى المرء الى تقييم لا التأثير المباشر لهذا التدبير فحسب بل والآثار التى تلحق بالقطاعات ذات الصلة أيضا.

ويزداد دور ادارة المصايد على المستويات الاقليمية والقومية والمحلية زيادة سريعة فى الوقت الذى تستمر فيه الحاجة الى تطور صناعة السمك والى حل الصراعات على الملكية واستخدام موارد السمك. وفى كثير من مناطق العالم تكون الاحصاءات الأساسية للصيد والجهد، واللازمة لبيان حالة استغلال الكميات المخزونة - غير كافية، أو غير

مناسبة، وهنا تكون المهمة الحالية هى جعلها على المستوى المناسب والتأكد من أنها تظل كافية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للادارة. ولتحقيق ذلك، لابد من تواجد درجة عالية من التعاون الاقليمى وبصفة خاصة فى ادارة الموارد. والتعاون ضرورى، نظرا لأنه هو السبيل الوحيد لادارة الموارد ذات الملكية العامة. ان التسهيلات المشتركة لتجميع وتجهيز وتخزين البيانات تعطى بلورة للعديد من أنواع احصاءات المصايد وتؤدى الى تخفيض التكلفة بالنسبة لكل دولة. كما أنها تساعد أيضا فى تحديد مستويات للشمول والجودة تهدف اليها الدول الأعضاء، وأيضا توفر أساليب لقياس الأداء فى جمع البيانات.

كذلك الوضع داخل الدول، فان القصور فى الاتصالات وفى تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات التى تعمل فى مجال ادارة المصايد، والبحوث، والاحصاءات، وتسيير الصناعة قد يكون عائقا كبيرا للادارة. وقد تدرك هذه المؤسسات أيضا أن انشاء نظام مشترك لجمع احصاءات الصيد والجهد على الأقل، وربما أيضا للبيانات الاقتصادية فى الصناعة، يحقق مصالحها فى الأمد البعيد. وقد عرض فى الأسلوب الذى تتحقق به مصلحة الصيادين، وتجار الأسماك، والبيولوجيين والاقتصاديين – نظام التجهيز الآلى للبيانات للعمليات التجارية للصيد وأسواق السمك. واذا كانت جميع المستويات قد أدركت قيمة جمع الاحصاءات لموارد وصناعة صيد السمك فانه يمكن ايجاد أفضل الوسائل لجمعها.